

المرأة وعوامل التغير الاجتماعي

✳ د. نجا العارف فرنكة

ملخص الدراسة:

شهدت المجتمعات العربية اليوم تغيراً سريعاً وشاملاً في مختلف جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وقد شمل التغير البناء الاجتماعي كالأُسرة والطفولة والمرأة، وما يهم هذه الدراسة هو المرأة باعتبارها محور الحياة الاجتماعية، وتحتل قضايا المرأة جزءاً كبيراً من اهتمامات المجتمعات النامية الرامية إلى التغير الاجتماعي.

إن واقع التغير الاجتماعي والثقافي في القرن العشرين جاء لصالح المرأة، حيث فتح المجال أمام الفتاة للتعليم والعمل، وأدى هذا التغير إلى التخفيف من القيود أو التحديات الثقافية المتوارثة التي تمنع المرأة من الالتحاق بالعمل، فالتحولات الحادثة في هذه الظروف هي الأساس في تغيير أوضاعها، كما اقتحمت المرأة دوائر الحياة بشتى أوجهها على جميع المستويات، وذلك بما أتيت لها من الفرص للعمل بالإضافة إلى حصولها على بعض المكاسب وارتفاع مكانتها في المجتمع من خلال مشاركتها في الحياة الاقتصادية والسياسية.

وتتحدد أهمية هذه الدراسة في أنها:

- تسهم في إبراز الدور الذي تقوم به المرأة في المجال الاقتصادي والمجال السياسي.
- توجه أنظار المسؤولين إلى ضرورة تشجيع المرأة على المشاركة بشكل فاعل في بناء المجتمع.
- لذا فإن الهدف الرئيسي لهذه الدراسة التعرف على العلاقة بين تغيير المرأة وبعض عوامل التغير الاجتماعي.

- ورأت الباحثة أنه من الممكن أن تصوغ هدف الدراسة في شكل التساؤلات التالية:
- ما مفهوم التغيير والتغير الاجتماعي؟
 - ما العلاقة بين تغيير المرأة وعوامل التغير الاجتماعي؟
 - ما أهم العوامل التي أسهمت في تغيير المرأة؟
 - كيف تغيرت مكانة المرأة الاجتماعية من خلال دخولها مجالات العمل(المشاركة الاقتصادية)؟
 - ما الآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة عن تغيير المرأة؟
 - ما هي اتجاهات المشاركة السياسية للمرأة؟ وما أهم المعوقات التي تعترض مشاركتها؟
- وقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي، وبدأت بمقدمة ثم بالتعرف على بعض المفاهيم والمصطلحات ثم تناولت الإجابة على تساؤلات الدراسة، ومن ثم النتائج، والتوصيات، والخاتمة، وقائمة الهوامش، وأخيراً قائمة المصادر والمراجع.

مقدمة:

شهدت المجتمعات العربية اليوم تغييراً سريعاً في مختلف جوانب الحياة، والمجتمع المعاصر هو المجتمع المتغير دون منازع، فعملية التغير الاجتماعي قد تكون شاملة، بحيث تشمل المجتمع ككل، بجميع أنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، وقد يكون التغير جزئياً، كأن يحدث تغير في بعض أجزاء البناء الاجتماعي، مما يؤدي إلى تغير في بقية أجزاء البناء الاجتماعي الأخرى، أي أنه لا يتم أي تغير في المجتمع، ولو كان جزئياً دون أن يكون له صداه ونتائج المباشرة، في بقية أجزاء البناء الاجتماعي.

وهناك عدة عوامل تؤثر في عملية التغير، فالتغير لا يحدث دون سبب خلفه يحركه ويدفعه، ولا يحدث التغير الاجتماعي بسبب عامل واحد، وإنما هناك مجموعة من العوامل التي تتفاعل مع بعضها وتؤثر في إحداثه، ولقد تعددت الاتجاهات والآراء في تحديد أسباب أو عوامل التغير الاجتماعي [الحوات، 1990، ص 264].

وقد يشمل تغير البناء الاجتماعي للأسرة، وما يهمنا هنا المرأة باعتبارها العنصر الأساسي في الأسرة ومحور الحياة الاجتماعية؛ حيث تحتل قضايا المرأة جزءاً كبيراً من اهتمامات المجتمعات النامية الرامية إلى التغير الاجتماعي، فإن واقع التغير الاجتماعي والثقافي في القرن العشرين جاء لصالح المرأة، حيث أثرت بعض العوامل في تغيير المرأة،

فمنها من ينطلق من أساس اقتصادي بمعنى أن التغيرات الاقتصادية هي التي تسبب في تغيير المراة، ومنها ما ينطلق من أساس ثقافي وفكري، بمعنى أن القيم الثقافية الجديدة التي تدخل على المجتمع تسبب في تغييرها، ومنها من يركز على العامل الجغرافي، فموقع أي مجتمع وما يترتب عنه من اتصال وتفاعل مع المجتمعات الأخرى يؤدي إلى التغير الاجتماعي بما فيه الأسرة ومن ثم تغيير المراة وأسلوب حياتها، كما أن دخول التقنية المتقدمة والآلة إلى المجتمع يشكل قوة تحول المراة إلى حياة اجتماعية أخرى، أي أن الثقافة بجانبها المادي واللامادي وبما تحويه من مثل وأفكار وقيم روحية وقومية وإرادة وطموحات صادرة عن المجتمع، هي التي تحرك المجتمع وتساهم في حركة التغير الاجتماعي في المجتمع بما فيه تغيير المراة، وتدفعها إلى حياة جديدة مختلفة عن القديمة (الحوات وآخرون، 1985، ص191)،

ولما فتح المجال أمام المراة للتعليم أدى ذلك إلى التخفيف من القيود أو التحديات الثقافية المتوارثة التي تمنع المراة من الالتحاق بالعمل، فالتحولات الحادثة في هذه الظروف هي الأساس في تغيير أوضاع المراة، ولقد اقتحمت المراة دوائر الحياة بشتى أوجهها على جميع المستويات والتي كانت حكرًا على عالم الرجال فقط، حيث اتجه كثير من النساء وخاصة الزوجات للعمل خارج بيوتهن، بالإضافة إلى حصول المراة على بعض المكاسب، وارتفاع مكانتها الاجتماعية في المجتمع من خلال مشاركتها في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، لذلك فإن هذه الدراسة ستسلط الضوء على العلاقة بين تغيير المراة وبعض عوامل التغير الاجتماعي.

أولاً: مشكلة الدراسة:

بالرغم من التقدم المشهود الذي وصلت إليه المراة العربية في مجالات الحياة في الواقع العربي بشكل عام، حيث حققت العديد من التطورات في الوقت الحاضر مقارنة بما كانت عليه في العقود السابقة، فقد دخلت شتى مجالات التربية والتعليم الحديث في المدارس والمعاهد والكليات والجامعات وفي مختلف التخصصات العلمية التطبيقية والإنسانية والاجتماعية، وتطوعت بالأعمال المدنية والعسكرية، إلا أن هناك بعض الإشكاليات الفكرية والدينية والمجتمعية التي لا تزال قائمة، التي حرمت المراة العربية من الحضور خاصة في بعض المجتمعات العربية. وبما أن المراة تعد نصفاً حقيقياً للمجتمع لا يمكن أن تبقى معطلة أو شبه معطلة في هذه المجتمعات، إذا لابد أن تسهم اسهاماً فعالاً في تنمية وبناء المجتمع في جميع المجالات، وخاصة الثقافية والاجتماعية، وعليه فإن إهمال أي مجتمع ينعكس ذلك

على المجتمع وحضارته، كما أن المرأة العربية تحتاج إلى من يدفعها ويشجعها للمشاركة الجادة والفعلية في عملية التنمية والبناء، التي تشهدها بعض الدول العربية اقتصادياً وسياسياً أيضاً، ولأسيما التي حدث فيها عمليات التغير الاجتماعي حتى تواكب حركة التغير الكبيرة والسريعة في المحيط الإقليمي أو العالمي اليوم، لذا فإن مشكلة الدراسة تكمن في التعرف على العلاقة بين تغيير المرأة وبعض عوامل التغير الاجتماعي،

ثانياً: أهمية الدراسة:

- إن هذه الدراسة يمكن أن تحقق العديد من الفوائد، وقد يكون من بينها ما يلي:
- إبراز بعض عوامل التغير الاجتماعي التي أسهمت في تغيير المرأة.
- توضيح الدور الذي تقوم به المرأة في المجال الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.
- توجيه أنظار المسؤولين إلى ضرورة تشجيع المرأة على المشاركة بشكل فعال في تنمية المجتمع.

ثالثاً: أهداف الدراسة:

الهدف الرئيسي لهذه الدراسة، هو التعرف على العلاقة بين تغيير المرأة وبعض عوامل التغير الاجتماعي.

رابعاً: تساؤلات الدراسة:

- رأت الباحثة أنه من الممكن أن تصوغ هدف الدراسة في شكل التساؤلات الآتية:
 - ما مفهوم التغيير، ومفهوم التغير الاجتماعي؟
 - ما العلاقة بين تغيير المرأة وعوامل التغير الاجتماعي؟
 - ما أهم العوامل التي أسهمت في تغيير المرأة؟
 - كيف تغيرت مكانة المرأة الاجتماعية من خلال دخولها مجالات العمل(المشاركة الاقتصادية)؟
 - ما هي الآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة عن تغيير المرأة؟
 - ما هي اتجاهات المشاركة السياسية للمرأة؟ وما أهم المعوقات التي تعترض مشاركتها؟
- رابعاً: منهج الدراسة:

اعتمدت الباحثة المنهج الوصفي (الشيباني، 1989، ص114)، (زكي، 1962، ص84) وهو المنهج الذي يهتم بدراسة الوضع الحاضر للأمر المراد دراسته، كما يهتم بدراسة الحقائق

الراهنة المتعلقة بطبيعة ظاهرة أو موقف أو مجموعة من الناس أو مجموعة من الأحداث أو مجموعة من الأوضاع في المجتمعات، وهو المنهج الملائم لأهداف الدراسة.

خامساً: مصطلحات ومفاهيم الدراسة:

اعتمدت الدراسة على بعض من المصطلحات والمفاهيم بما يحتم قبل البدء بها مناقشة وتوضيح ما تعنيه كل واحدة منها، خاصة مصطلح التغير والتغيير؛ حيث لاحظت الباحثة أن هنالك كتب وأبحاث تستخدم مصطلح التغير الاجتماعي وأخرى تستخدم مصطلح التغيير.

1 - التغير:

عرف التغير في اللغة بأنه : " تغيّر الشيء عن حاله: تحول، وغير الشيء: حوّلّه وبدلّه، وكأنّه جعله غير ما كان عليه، وغير الأمر: حوّلّه، وتغيّرت الأشياء: اختلفت [ابن منظور، د، ص40]، إن هذا التعريف اللغوي، يوضح أن دلالة الاصطلاح لا تختلف عن أصل الدلالة اللغوية له، فقوله: "وكانّه جعله على غير ما كان عليه" إظهاراً لحقيقة أن التغير والتغيير ليسا تبديلاً بالمطلق وإنما نقلة في الحال، والحال متغير أصلاً، وقوله: "غير الأمر عليه: حوله" اختصار لمفهوم التغيير الذي تدخل فيه الإرادة، فإذا أضيف الجزء الثاني من الاصطلاح وهو الاجتماعي إلى مفردة التغير، أصبحت الإشارة إلى تحولات أو ذبذبات متصلة بالمجتمع؛ عناصره، بناه، نظمه، عملياته، العلاقات بين عناصره، وبذلك يكون للتغير الاجتماعي صلة وثيقة بالتحولات العديدة التي تحدث في مختلف أنماط الحياة الإنسانية (أحمد، 2011، ص608).

أي أن التغير الاجتماعي ليس مرتبطاً بتغير القيم الاجتماعية وحسب، وإنما هو مرتبط بالعناصر والبنى والنظم والروابط، وبمثل هذا المعنى عرف التغير الاجتماعي بأنه هو التغير الذي يحدث في طبيعة البناء الاجتماعي مثل زيادة أو تناقص حجم المجتمع أو في النظم والأجهزة الاجتماعية، أو التغيرات اللغوية، وكذلك يشمل الاصطلاح التغيرات في المعتقدات والمواقف" (الجولاني، 1993، ص11)، وبذلك جرت العادة على خص اصطلاح التغير بمضاف واحد محدد هو المجتمع، فكان الاصطلاح المركب الناشئ: التغير الاجتماعي هو الاصطلاح الأكثر ذيوياً واستخداماً على حساب أنماط التغير الأخرى في مختلف المجالات والميادين، حيث انفرد المجتمع بحوامله باصطلاح التغير فكان ما سمي بالتغير الاجتماعي، أما الميادين الأخرى؛ فسمى التغير أو التغيير فيها بأسماء أخرى مثل:

الإرشاد النفسي، التوجيه التربوي وغيره، وربما يكون السبب في حصر التغير بالمجتمع وحوامله، هو أن التغير الاجتماعي شبه شامل للتغيرات الطارئة في مختلف الميادين الأخرى، أو بلفظ آخر: إن المجتمع بحوامله المختلفة هو المرآة التي تنعكس عليها أو فيها كل التغيرات التي تطل الميادين الأخرى: الأخلاقية، النفسية، السياسية، الاقتصادية،،، وغيرها، ذلك أن التغير في أي من الميادين الأخرى له طبيعته وخصوصيته وآليته التي أوجبت له تسمية أخرى؛ فالتغيرات النفسية غالباً ما تكون حالات مرضية لها تسمياتها، والتغيرات الأخلاقية تسمى نشوزاً أو فساداً أو صلاحاً أو غير ذلك، والتغيرات الاقتصادية تسمى تطوراً أو تقدماً أو تخلفاً أو غير ذلك،

2، التغير:

إن مفهوم التغير لا يختلف عن التغير في شيء إلا في جهة المعنى، فإذا كان التغير آلية لا شعورية جمعية يقوم عليها المجتمع لحفظ ذاته وحمايتها، مما يتعرض له من تهديد أو خطر يمس بنيته الاجتماعية، أو الأخلاقية، أو القيمية أو،،، غير ذلك، كلها أو بعضها، فإن التغير هو الفاعلية الرامية إلى إحداث تغير محدد في البنية الاجتماعية أو جانب منها أو أكثر، كما أن التغير من حال إلى حال لا يعني بالضرورة أن الحال المغير أسوأ من المغير إليه، ولا أن المغير إليه أفضل من المغير، فيما التغير في جميع المجالات يفترض فيه دائماً السعي إلى الانتقال إلى حال أفضل، أو تصويب خلل، ولذلك حمل التغير في بعض المجالات أسماء واضحة الدلالة والقصد باتجاه الأفضل فكان: التوجيه التربوي، الإرشاد النفسي، التحديث الاقتصادي، التوعية الجمالية،،، وهكذا (أحمد، 2011، ص 606-608)،

سادساً: أدبيات الدراسة:

1، ماهية التغير:

مما سبق يتضح أن التغير آلية شعورية، إرادية يقف ورائها فاعل ما؛ داخلي أو خارجي، يريد أن يغير في المجتمع أمراً ما؛ سلوكاً، عادة، قيمة، نمطاً أو غير ذلك، وهو يريد إحداث هذا التغير لأمر يريده هو، ولذلك ليس من الضروري أن يكون التغير متجهاً نحو الإيجاب دائماً أو نحو الصواب، فقد تكون إرادة المغير إحداث خلل ما، أو تكريس سلوك أو معتقد أو قيمة تخدم مصالحه، وحسب بغض النظر عما يمكن أن تقدمه للمجتمع من فائدة أو خير على الأمد القريب والبعيد.

يتفق التغير والتغير في أن كليهما إمكانية حدوث النتائج الإيجابية والسلبية، وإذا

كان الفاعل في التغير هو الممارسة الآلية اللاشعورية الجمعية للمجتمع، فإن الفاعل في التغير محدد مشخص يقوم بفعله التغيري عن وعي وإرادة، وهذا الفاعل في التغير، قد يكون داخليا وقد خارجيا، ويستويان في إمكانية إحداث الأثر الجيد والسيئ، فليس من الضروري أن يكون الفاعل الداخلي قاصداً إحداث أثر إيجابي، وإنما السلبي أو الذي يخدم مصالح بعينها هي غايته التي يتطلع إليها.

قد يكون الفاعل في التغير فرداً أو مؤسسة أو جماعة، وأيا كان الأمر فإن الفرد وحده لا يمكن، إلا في استثناءات نادرة، أن ينفذ مخططة التغيري إلا من خلال جماعة أو مؤسسة، جمعية، منتدى، وسيلة إعلامية ...، وغير ذلك، أما هوية الفاعل، أي شخصيته في الواقع، أنه يصعب بل يتعذر على أي فرد أن يفكر في إحداث التغير في المجتمع، إلا إذا كان فرداً نوعياً مختلفاً عن بقية الأفراد في إمكاناته وقدراته ومخططاته، وبذلك فإن السياسي فرداً أو حزباً أو حركة، والاقتصادي فرداً أو مؤسسة أو تياراً، وربما الديني ...، هم الذين يمكن أن يقوموا بفعل التغير، وهذا ما يسمى التغير بالمطلق، أما عندما تتحدد غاية التغير وهدفه فإنه ينزل من مستوى المطلقية إلى التشخص فيمكن أن يحمل به في حاضنة التغير، فإذا كان إيجابياً سمى: توجيهاً، إرشاداً، تحديثاً، تطويراً ... أو غير ذلك، وإذا كان سلبياً أو لخدمة مصالح معينة لفئة معينة أو دولة معينة سمي أيضاً بالاسم الخاص به، فكان على سبيل المثال: تغيير موقف، صناعة رأى عام، تفكيك المجتمع، تفكيك مؤسسة ما ... وهكذا، وهنا تجدر الإشارة إلى أن هناك أشخاصاً قادرين على إحداث التغير في المجتمع، مثل الشعراء العظماء، الفنانين العظماء، الإعلام الذين يمتلكون قدرة التأثير في الجمهور، لما يتمتعون به من علمية وقرب من قلوب الجمهور (أحمد، 2011، ص 611-613). مما سبق يتضح أن المرأة أيضاً تمتلك القدرة على إحداث التغير، والقدرة على صناعة رأى عام، وموقف، وربما تغيير قنوات لما لها قدرة على التأثير في الجمهور، ولكن نحن هنا في حقيقة الأمر أمام مشكلة ألا وهي هل تعد المرأة من مقرري التغير وصانعيه، أما هي جزء من الآلية التلقائية للتغير الاجتماعي؟.

من وجهة نظر الباحثة أنه من الصعوبة بمكان الفصل في انتمائها إلى هذا الجانب أو ذاك؛ فالأمر مرتبط بطبيعة الإرادة الواقفة وراء مساعيها التغيرية، وقد أكد على ذلك سبحانه وتعالى في قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِقَوْمٍ سُوءًا فَلَا مَرَدَّ لَهُ وَمَا لَهُمْ مِّنْ دُونِهِ مِنْ وَالٍ﴾، (سورة الرعد، آية: 12)

2 - مفهوم التغير الاجتماعي:

"يشير مصطلح التغير الاجتماعي إلى أوضاع جديدة تطرأ على البناء الاجتماعي، والنظم والعادات، وأدوات المجتمع، نتيجة لتشريع أو قاعدة جديدة لضبط السلوك، أو كنتاج لتغير إما في بناء فرعي معين أو جانب من جوانب الوجود الاجتماعي، أو البيئة الطبيعية أو الاجتماعية" (غيث، 1993، ص415)، وعرف التغير الاجتماعي بأنه "كل تحول في النظم والأنساق والأجهزة الاجتماعية سواء أكان ذلك في البناء أو الوظيفة، ولما كانت النظم في المجتمع متكاملة بنائياً ومتساندة وظيفياً، فإن أي تغير يحدث في ظاهرة لا بد وأن يؤدي إلى سلسلة من التغيرات الفرعية، التي تصيب معظم جوانب الحياة بدرجات متفاوتة" (الجولاني، 1993، ص14)، وعرف التغير الاجتماعي بأنه "يشير إلى أعداد كبيرة من الناس يمارسون أعمالاً ويقومون بأنشطة اليوم تختلف عن تلك الأعمال والأنشطة التي مارسوها، هم أو آباؤهم من قبل" (يونس، 1978، ص343)، كما عرف التغير الاجتماعي بأنه "يعني التحولات أو التبدلات، التي تستقر عبر الزمن في مجالات الحياة الاجتماعية، كتلك المتصلة بالأنماط الثقافية، وعلى الخصوص مكونات القيم ومكونات المعايير، أو البناء الاجتماعي أو مكوناته أو وظائفه، أو الأنماط السلوكية للأفراد، وفي رأي هؤلاء التغير الذي تشهده البلاد النامية هو تغير تدريجي مرتبط بالتباين وعدم الاتزان وذلك لاتصاله بالثقافة الغربية، ثم سرعان ما تعمل أبنية المجتمع الاجتماعية على الوصول بالمجتمع إلى حالة التوازن والتكامل (التيرد، ت، 60414)

وعليه يمكن القول إن التغير الاجتماعي، أو تغير المجتمع الإنساني، هو تحول المجتمع؛ وانتقاله من وضع اجتماعي قديم، إلى وضع اجتماعي جديد، وذلك كأن يتحول المجتمع، من مجتمع يقوم على الزراعة التقليدية، إلى مجتمع يقوم على الصناعة الحديثة غزيرة الإنتاج، وهذا ما نلاحظه اليوم في البلاد النامية، وفي هذه الحالة فقد بدأ التغير الاجتماعي يمس البناء الاجتماعي فعلاً، أو يمكن القول إن قواعد هذا البناء الاجتماعي بدأت تنهار لتحل محلها قواعد جديدة لبناء اجتماعي جديد، إلا أنه لا يمكن النظر إلى هذا التحول يتم فجأة، وإنما كان تحولاً تدريجياً بطيئاً، وفي الوقت نفسه قد يكون التغير الاجتماعي جزئياً، كأن يحدث تغير في بعض أجزاء البناء الاجتماعي، وحتى في حالة التغير الجزئي، تصل آثاره إلى كافة أجزاء البناء الاجتماعي، وقد يحدث التغير جزئياً، ثم لا يلبث أن يكون نواة، أو بداية لتغير شامل عام (الحوات، 1990، ص262-264).

3 - العلاقة بين تغيير المرأة وبعض عوامل التغير الاجتماعي:

لما كان التغير الاجتماعي هو تغير في البناء الاجتماعي أو الهيكل الاجتماعي، بمعنى أن الأنظمة والهيكل والمؤسسات الاجتماعية تتغير كما وكيفاً، أي في عددها وعدتها وفي فلسفتها وأهدافها، وهذا النوع من التغير الاجتماعي هو التغير الجدير بالدراسة والتحليل لما يترتب عليه من آثار اجتماعية واسعة المدى على مستوى الفرد والجماعة والمجتمع، وهذا ما جعل الكثير من علماء الاجتماع يطلقون عليه "التغير الجذري" أو "التغير الاجتماعي الكيفي"، وتبدو أهمية هذا النوع من التغير في أنه يترك آثاراً عميقة على أداء النسق الاجتماعي لوظائفه، فتتغير مثلاً طبيعة ووظيفة نظام الأسرة والاقتصاد والمكان والتربية والتعليم وغيرها من الأنساق والنظم الاجتماعية، ويترتب على تغير أداء النسق الاجتماعي لوظائفه تغيراً آخر على مستوى الفرد، وبالتالي تتغير المرأة، وعلاقاتها باعتبارها فرد في المجتمع فتتغير المهنة والمستوى التعليمي والدخل وأسلوب المعيشة والسكن والنظرة إلى الحياة جملة وتفصيلاً ، (الحوات، 1990، ص262-265).

ففي المجتمعات الحضرية والصناعية يحدث التغير فيها بسرعة من حيث بنائها الاجتماعي والثقافي، وبذلك يحدث تداخل في بناء الأسرة ونمطها وعلاقات القرابة والوظائف التي تحدد أدوار الأعضاء ومراكزهم، وبطبيعة الحال يتغير أيضاً دور المرأة، باعتبارها عنصراً فعالاً في الأسرة، التي كانت تعتمد في تكاملها على تحديد واضح للأدوار في ظل نسق قيمي معين تتفكك إذا حدث تعديل جوهري في هذه الأدوار، نتيجة لاختلاف الأبعاد والمسؤوليات وتغير النسق القيمي، كما هو الحال في المجتمعات النامية عندما زادت عوامل التغير الثقافي بانتشار التعليم، فالمرأة تعلمت ودخلت ميدان العمل، وعندما تحول المجتمع الرأسمالي إلى النظام الاشتراكي وتغير النسق القيمي والأيدلوجي لبناء الأسرة ووظيفتها في ظل النظام الجديد، ويظهر هذا التناقض في الأدوار والمراكز والتوقعات في الأسرة الحضرية على وجه خاص، باعتبار أن الأسرة الريفية لا تزال تمثل الأسرة التقليدية (غيث، 1993، ص164-165).

فعلى سبيل المثال، أن مجتمعاً أباح مجانية التعليم وتكافؤ الفرص التعليمية، وسرعة انتشاره في المجتمعات التقليدية في البلاد النامية؛ فإن هذا التعليم سرعان ما يؤدي إلى ظهور طبقات وجماعات اجتماعية جديدة في النساء، فيظهرن النساء بطبيعة مختلفة ذات طموح وآمال مختلفة عن الطبقات والجماعات الاجتماعية القديمة، فيؤدي ذلك إلى صراع عنيف، بين الجماعات التقليدية التي تقيم سلطانها على التقاليد والنسب

والإرث،،، الخ، وبين الطبقات والجماعات الجديدة التي تقيم سلطانها على العصرية، والمجهود الشخصي، والكفاءة الفنية والعلم، وغالباً ما يعلمنا التاريخ بأن الصراع سيكون في المدى البعيد، لصالح الطبقات والجماعات الاجتماعية الجديدة .

كما أن إدخال مجانية التعليم سيؤدي إلى زيادة عدد المتعلمات من النساء، الأمر الذي يؤدي إلى خطوة أخرى ذات طبيعة اقتصادية، وهي ضرورة إيجاد عمل مناسب لكل منهن، وإلا فإنه من الممكن أن يصبحن عناصر قلقلة في المجتمع إن لم تتوفر لهن الوظائف والأعمال المناسبة لدراستهن وتعليمهن، وهذا ما يحدث فعلاً في كثير من المجتمعات ذات الكثافة السكانية العالية، سواء في المجتمعات المتقدمة أو المجتمعات النامية (الحسيني، 278، 1979-279).

4 - بعض العوامل التي أسهمت في تغيير المرأة:

تعرف عوامل التغيير الاجتماعي بأنها "عبارة عن سلسلة متصلة الحلقات مترابطة متساندة مؤثرة في إحداث التغيير في المجتمع، حيث إنها تؤثر على النظام الاجتماعي بدرجات متفاوتة بما فيه الأسرة والمرأة التي تعتبر أحد أعضائها(ناصر، 1979، ص 96 - 98)، فهناك تغيرات تلحق بالجوانب المادية للثقافة، وهناك تغيرات تلحق بالنظم والمؤسسات الاجتماعية، وهناك التغيرات التي تعترى نمط القيم والمعايير القائمة، ولقد تعددت الاتجاهات والآراء في تحديد أسباب أو عوامل التغيير الاجتماعي التي أسهمت في تغيير المرأة، ومن هذه العوامل ما هي داخلية مثل: العامل البيئي والجغرافي، والعامل الديموغرافي (السكاني)، والعامل الاقتصادي ومنها ما هي خارجية مثل: عامل التقدم العلمي والتكنولوجي، والعامل الفكري، وعامل الاحتكاك والانتشار الثقافي، (الفزائي، 1982، ص 17-20)، (يونس، 1978، ص 405-413)، (بوتومور، دت، ص 351-352)، (الحوات، 1982، ص 421) وستتناول الدراسة بعض هذه العوامل والتي من أهمها:

• العامل البيئي والجغرافي:

تشمل البيئة الطبيعية جميع المظاهر الطبيعية، كمصادر المياه والمناخ والتربة وباطن الأرض وما فيه من المعادن والنبات، وأي تغيير في أي من مظاهر هذه البيئة الجغرافية قد يكون بفعل عوامل طبيعية، ومثال ذلك: قد يحدث في بعض الأحيان أن يتغير المناخ في منطقة من المناطق فتتقطع الأمطار وتعرض المنطقة للجفاف الطويل الأمد، فتضطر المرأة مع أسرتها إلى الهجرة والانتقال إلى بيئة جديدة، وتنشأ بسبب ذلك تغيرات تتناول نوع

العمل، وطرق التفكير ووسائل الإنتاج، كما أن استغلال الثروات الطبيعية له علاقة بتغيير المرأة فعند استخراج الثروات الطبيعية كالبتروول والحديد والفحم والنحاس،،، الخ، يؤدي عند استخراجه وتصنيعه إلى زيادة في الدخل القومي والدخل الفردية على السواء، وإلى رفع مستوى الأفراد والمجتمع بصفة عامة ورفع مستوى المرأة وتعليمها وتحسين أوضاعها بصفة خاصة، فتغير من أسلوب حياتها وطرق معيشتها، فمثلا عندما تنتقل المرأة من الحياة الريفية إلى الحياة الحضرية، فإن طريقة حياتها بأكملها يصيبها التغير فتتحرر اقتصادياً من تبعية الأب والزوج، وتصبح أكثر واقعية في طلب حقوقها، ومن ثم التحرر من الضغط الاجتماعي، إذ أن ضغط المجتمع المحلي على الفرد يقل في المدينة، فيؤدي ذلك إلى تغيير الأهداف والتطلعات والمستويات العلمية، وينتشر التعليم وتتقدم الأمة ويعم الرخاء، ولكنه كثيرا ما قد يؤدي ذلك إلى العكس، مثل انحراف سلوك المرأة وغيرها،

● العامل الاقتصادي:

تطورت الحياة الاقتصادية مع تطور نظم الإنتاج، فأصبح الفرد فيها هو دعامة الإنتاج بمعنى أن الأسرة في القديم كانت وحدة منتجة ومستهلكة؛ فأصبح الفرد لا ينتج لنفسه ولا لأسرته فقط بل لحساب غيره ولصالح المجموع، وظهرت المرأة بوصفها عنصرا منتجا تساعد الرجل في مختلف العمليات الاقتصادية، وخرجت للعمل ولكن يختلف هذا العمل باختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية المحيطة بها، فالمرأة الريفية والمرأة الحضرية تسهمان في الإنعاش الاقتصادي لأسرتيهما، ولكن لكل منهما طريقتها الخاصة المميزة، كل ذلك ساعد على تغيير المرأة، واستقلالها الاقتصادي حيث زاد الطلب على الأيدي العاملة من النساء، ومن ثم نادى المرأة بتحسين أوضاعها، وعملت الحكومات على رعاية مصالح النساء وتنظيم علاقاتهن بأصحاب الأعمال، فأفردت لهن في تشريعات العمل نصوصا خاصة لحفظ حقوقهن وتمتعهن بظروف أفضل بالنسبة لطبيعتهن.

● العامل الفكري:

إن نمو الأفكار وتطورها وتقدمها يصحبها اكتشافات علمية حديثة تؤدي إلى عملية التغيير في أمور الحياة عامة، فعند ظهور مخترع جديد نتيجة للنمو الفكري والتقدم العلمي، فإن أثر ذلك ينتقل إلى مظاهر الحياة المختلفة فتتغير هي الأخرى، كما إن انتشار الاتجاهات الديمقراطية وما تنطوي عليه من نشر التعليم، أدى إلى تغيير المرأة واستقلاليتها من خلال ما يحمل إليها من المعارف والمهارات، والثقة بالذات التي تُعد

جميعها ضرورية للمشاركة مشاركة تامة في عملية التنمية، كما أن تطبيق مبدأ المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات وتحكيم مبدأ تكافؤ الفرص وما إلى ذلك، سبب في التغيير الكبير الذي حدث في اتجاهات المرأة نحو كثير من مواقف الحياة حيث تحررت أفكارها، وحملت الدعوة للحصول على الحقوق السياسية واسترداد مركزها الاجتماعي في المجتمع، ولم يعد في إمكان المرأة في هذا العصر أن تبقى جامدة أو منعزلة عما يجري حولها، دون أن تلاحق ذلك الفيض الدافق من المعرفة الجديدة ومن التقنيات الحديثة، المتجددة والمتطورة باستمرار.

• الانفجار المعرفي والتقدم التكنولوجي:

أصبح لزاماً على من يعيش في هذا العصر أن يواكب التقدم المعرفي والعلمي فيه في جميع جوانب الحياة بما فيه، عالم العلم والآلة والتصنيع والإنتاج والسرعة في الانجاز، وكان لكل ذلك آثاره وانعكاساته في تغيير طبيعة المرأة وتحسين أوضاعها، وقد أتاح المجتمع الصناعي الحديث والتكنولوجيا الحديثة الفرصة أمام المرأة للالتحاق بالعمل والمساواة بالرجل، والحصول على أجر نظير ذلك، وبالتالي المشاركة الإيجابية في ميزانية الأسرة، وقد كان من نتيجة التقدم الصناعي المعاصر أن غزت الآلات كل نواحي الحياة الأسرية، مثل آلات التبريد والغسل والتجفيف والطهي... الخ، كما نجد أن معظم الأقطار العربية ترغب في بناء مجتمع تقني عصري يساير النهضة العلمية المعاصرة، وبكل تأكيد أن بناء مثل هذا المجتمع لا يمكن تحقيقه إلا بتعليم عصري صالح للمرأة وبتغييرها، حتى يستجيب المجتمع لمطالبات النهضة العلمية والصناعية الحديثة،

5 - الثورات والحروب والتغيرات السياسية الكبرى:

تعد الثورات من العوامل الهامة في التغيير الشامل والسريع، فالثورات عادة تأتي بأفكار ومفاهيم حديثة وأساليب جديدة، تؤدي إلى أبعاد الأساليب القديمة وتقلب النظم المتبعة في المجتمع بنظم أخرى، وهذا النوع من التغيير يعتبر في كثير من الأحيان تغييراً جذري وذي فائدة ومثال ذلك (الثورة الفرنسية، والثورة التونسية، والثورة المصرية، والثورة الليبية وغيرها) كل ذلك كان له تأثير كبير في تغيير المرأة، حيث تتغير تبعاً لذلك الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبت على هذه الحروب، فقد تصبح هي المسؤولة الأولى عن إعالة أولادها بعد وفاة زوجها أو سجنه، فتقوم بالاعانة بهم والإشراف على رعايتهم وتربيتهم، كما يمكن لها بإرادتها القوية وبغزيمتها الصادقة أن تغير مستقبلها، فنجدها بعد

اندلاع الثورات تتطلع إلى نيل حقوقها السياسية، كأن تكون عضواً في الأحزاب السياسية، ووزيرة، وغيره، وتطالب بحقوقها في الانتخاب، وتعمل جاهدة لإصلاح شؤون المجتمع.

بعد هذا العرض يمكن القول إن تغيير المرأة ليس وليد عامل واحد، وإنما نتيجة مجموعة من العوامل المتفاعلة والمتداخلة والمتشابكة التي تعمل كلها كعامل واحد، كما ترتبط عوامل التغير المتعددة ارتباطاً وثيقاً بدور الأفراد في جماعتهم، ومراكزهم ومراتبهم، ومن ثم استجابة المجتمع وتفاعلاته مع التغير الحاصل، غير أن عوامل التغير لا تحدث نفس الأثر في كل المجتمعات، بل قد تختلف نتائجها من مجتمع لآخر بسبب ظروف هذا المجتمع الخاصة وتاريخه (ناصر، 1979، ص97)، (الشيباني، 1982، ص96-97).

مما سبق يتبين أن المجتمع هو القوة الموجهة للتغيير، وذلك عن طريق وضع الأهداف والسياسات، فالمجتمع يسعى لإصلاح نظامه الاجتماعي، وبالتالي فإن المرأة في جميع مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية يمكنها أن تقوم بالمبادرة في عملية التغيير، وذلك عن طريق تعرفها على مضامين التغيير، وعلى مواطن الضعف والقوة في المجتمع، وبذل الجهد لتحسين نواحي القصور.

6 - تغيير مكانة المرأة الاجتماعية من خلال دخولها مجالات العمل:

أخذت المرأة العربية تضطلع بدورها في الحياة الاجتماعية، ولم تجد المرأة خيراً من سلاح العلم تستعين به للاحتفاظ بمركزها الاجتماعي، واستعادة الوضع الذي سمحت به الشرائع وأقره العرف والتقاليد، وظهر أثر المرأة بوضوح في ميادين التدريس والأدب والطب والمحاماة، وفي أعمال الرعاية الاجتماعية وميدان البر والخير، وفي الجمعيات الإنسانية، وبرزت المرأة في ميدان العلم شأنها في كل ميدان نزلت إليه، وظهر في مختلف أجزاء الوطن العربي داعيات إلى البر وزعيمات في المجال الاجتماعي، وزعيمات لتوجيه الرأي العام، حيث كان لهن تأثير كبير في الشؤون العامة (عوض، 1995، ص16-17).

ونتيجة للتغيرات الاجتماعية العامة في المجتمع، فقد أتاح المجتمع الصناعي الحديث والتقنية الحديثة الفرصة أمام المرأة للالتحاق بالعمل خارج البيت، والمساواة بالرجل والحصول على أجر نظير هذا العمل، وأن تستقل اقتصادياً، بعدما كانت المرأة التقليدية إما مأكثة بالبيت أو تعمل في الزراعة لتساعد زوجها أو تعمل عمل حري في كالتطريز والخياطة، فأصبحت تعمل المرأة في كافة الميادين والتخصصات، على الرغم من أن بعض الأسر كانت تعترض على عملها بسبب بعض القيم والعادات والتقاليد السائدة؛ وهي أن

تتفرغ الزوجة لرعاية الزوج والمنزل والأولاد فقط؛ إلا إن عمل المرأة أصبح أمراً واقعياً في العصر الحديث، مما زاد مسؤوليات المرأة المتزوجة داخل المنزل بشكل لم يكن موجوداً في الأسرة الممتدة التقليدية، وأصبحت تحمل مسؤولية إدارة المنزل إلى جانب مسؤوليتها الوظيفية (الخشاب، 1981، ص 140 - 149)،

كما تشرف في نفس الوقت على رعاية الأطفال ومراقبة سلوكهم، ليس هذا فحسب بل أصبحت تساعد الرجل في النفقات الأسرية وتسهم في ميزانية الأسرة، وتشارك في القرارات الأسرية، وبالرغم من مواجهة المرأة للصراع في الأدوار بين عملها ومسؤولية الأسرة، ولكنها عملت جاهدة على التوفيق بين المنزل والعمل، أذن فلا بد أن يستتبع ذلك بالضرورة ارتفاع مكانة المرأة اجتماعياً وسقوط كثير من الأفكار والقيم التي كانت تعطيها مرتبة ثانوية أو أقل بكثير من مرتبة الرجل، ولا نستطيع أن ننكر أن هناك أسباب دفعت بعض النساء للعمل، كان أولها لأسباب اقتصادية حيث إن كثيرات من النساء كنّ مضطرات لأن يعملن، وذلك بسبب رحيل الزوج عن المنزل لأسباب اجتماعية، أو اقتصادية أو سياسية، حيث ينقطع اتصاله بأسرته لفترة طويلة من الزمن، بعدما أصبحت العائلة الكبيرة لا تتكفل بهن، لأن قيم التكافل الاجتماعي أصبحت شبه معدومة في زمان العولمة والإنترنت، وثانيها كان بسبب رغبتهن في العمل لتحقيق الذات وشغل أوقات الفراغ، لذلك كان عمل المرأة في هذه الحالة لم ينقص من مسؤولياتها التقليدية التي كانت تضطلع بها في تاريخ الأسرة الإنسانية (الخوي، 1974، ص 188 - 189).

لاشك أن للمرأة العربية - وهي التي تشكل نصف المجتمع العربي - دوراً فعالاً في تنمية هذا المجتمع بصورة شاملة، لذلك اهتمت البلدان العربية النامية اقتصادياً بشؤون المرأة بصفة عامة، وحقوق وواجبات المرأة العاملة بصفة خاصة، وأصبح هناك تزايد في إعداد العاملات؛ ويرجع السبب في ذلك لاعتراف المجتمع بدور المرأة، إضافة إلى إدراك المرأة نفسها بأهمية دورها في حركة التصنيع والتنمية الاقتصادية للمجتمع، وقد تزايدت مساهمة المرأة العربية في النشاط الاقتصادي بصفة عامة، واتسعت المجالات التي أصبحت تشارك فيها الرجل سواء أكانت مجالات الإنتاج أو الوظائف أو الخدمات، ولم تعد في المجتمع وظائف مقصورة على عنصر الرجال فقط؛ بل أصبح هناك مساواة إلى حد ما في الدخل الشهرية والمكافآت والترقيات، وأصبحت المرأة تفضل أن تعمل في المرافق الحكومية لأمن هذه القطاعات، كما أن هناك بعض النساء الآن في مواقع صنع

القرار، وما زالت المرأة تطالب بالمزيد من الاسهام في الأعمال العامة ووظائف الدولة، لأنها تشعر بأنها لا تقل حظاً عن النساء في مختلف بلاد العالم.

وبذلك بلغت الحركة النسائية فيها مبلغاً من الرقي، بحيث أصبحت تمارس نشاطاً ملحوظاً في تنفيذ مشاريع التنمية، كما حققت نسبة كبيرة من النساء العربيات المهنيات درجة عالية من النجاح والتقدم في عملها، وبرعت في كثير من النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، وأصبح من المفيد أن تتبادل الدول العربية الخبرات النسائية المحلية، بدلاً من الاستعانة بالخبرات الأجنبية التي لا تكون في غالب الأحيان على دراية كافية بطبيعة المجتمعات العربية، مما يحّد من قدرتها على تقديم الخبرة والاستشارات العلمية.

وغنى عن البيان أن إسهام المرأة ونجاحها في العمل الاقتصادي بجانب إسهامها في كل أنشطة المجتمع، جعلها تتطلع إلى نيل حقوقها السياسية، وقد منح النساء حق الانتخاب في بعض الدول العربية مثل مصر وسوريا ولبنان وتونس وليبيا مؤخراً، كما تم إسناد منصب الوزارة إليها كتجربة رائدة؛ كل ذلك يعدّ تنويجاً للانتصارات الباهرة والوثبات التقدمية التي أحرزتها الحركة النسائية العربية.

فالواقع أن التحرر السياسي والاقتصادي للمرأة لا غنى لأحدهما عن الآخر، فمن ناحية تصبح المرأة أكثر قدرة على الاضطلاع بدور القيادة إذا ما تمتعت بدرجة من الاستقلال الاقتصادي؛ ومن ناحية أخرى فإنه إذا ما احتل عدد كبير من النساء مناصب تؤولهن المسؤولية في القطاع الاقتصادي، سيكون في إمكانهن إرساء السياسات التي تساعد على استقلالهن، وعليه فإن المرأة الشرقية لا تقل شأنًا عن المرأة الغربية في النزول إلى معترك الحياة، والحصول على حقوقها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية كاملة (حطب، 1980، ص227-228).

7 - الآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة عن تغيير المرأة:

كان نزول المرأة إلى ميدان العمل وإسهامها في كل قطاعات الإنتاج جنباً إلى جنب مع الرجل، عملاً تقدمياً رائعاً ينطوي على تعبئة كل طاقات المجتمع البشرية وخاماته الإنتاجية في عملية تطويرية وتقدمية للانتقال بالمجتمع إلى حياة أفضل، وكان من الطبيعي أن يكون لهذه الظاهرة آثارها العميقة في تغيير وتطوير المركز الاجتماعي للمرأة وأدوارها ووظائفها في المجتمع، (الحوات، 1985، ص290)، (خشاب، 1981، ص149)، (غيث، دت، ص161-167)

،(طبال،2012،ص422-423)، وعليه ترتب عن تلك التغيير آثارا اجتماعية واقتصادية نذكر منها ما يلي:

■ أدى تزايد عمل المرأة وما يترتب عليه من تغيرات مهمة في وظائف الأسرة إلى ظهور الفردية، حيث مكنتها من خلق كيان اقتصادي مستقل، فتشعر أن بإمكانها الاستقلال الاقتصادي عن زوجها، وعليه قد تضعف الروابط التي تربط الزوجة بالأسرة، ومن جهة أخرى قد يكون عمل المرأة (الزوجة) سبباً في حدوث مشاكل مع الزوج، الذي يشعر بأن شؤون البيت أصبحت مهمة، حيث لا تستطيع الزوجة العاملة أن تقوم بالعمل البيتي التقليدي كاملا، وكذلك الوظيفي، ومن هنا تبدأ المشاكل والخلافات بين الزوجين، التي قد تؤدي في النهاية إلى الطلاق أو الانفصال أو انحراف الأبناء، وهذا ما أكدته بعض الدراسات مثل دراسة محمد سليمان فتاح [فتاح، 1981]،

■ حيرة المرأة وقلقها على مكانتها الاجتماعية، لأنها تعرف ما تريد حقا فهي تريد أن تتعلم وتحصل على أكبر الدرجات والألقاب العلمية، وتريد أن تتقلد أرفع المراكز وفي نفس الوقت تريد أن تتزوج وتتجب الأطفال، وأن يكون لها بيتا مستقلا، ولذلك تخطط بين واجبين مختلفين، العمل المهني وبناء بيت ورعايته، وكلاهما يستغرق نشاط المرأة كل على حدة إذا أعطى العناية الكاملة؛ ولذلك يكون انشغالها بالعملين مؤديا إلى عدم إتقانها لأي منهما، فتضطر إلى إرسال الأولاد لدور الحضانة والاستعانة بالخادمات واستخدام الأدوات المنزلية الحديثة، والعمل على تنظيم النسل، والإقلال من الزيارات العائلية، واستقبال الضيوف من أهل الزوج والأقارب بسبب عدم تواجدها في البيت في أغلب الأوقات.

■ تأخذ بعض المجتمعات اليوم بفكرة المساواة بين الرجل والمرأة خاصة فيما يتعلق بتربية الأطفال وإصدار القرارات وميزانية الأسرة، والسبب في هذا هو تحرر المرأة واستقلاليتها، وازدياد عملها، وإقبالها على التعليم والاعتراف التدريجي بالحقوق القانونية للمرأة المساوية لحقوق الرجل، ولكن اندفاع النساء المتسرع نحو الاستمساك بحقوقهن وممارستنهن لها بشيء من التحدي، قد يؤدي في كثير من الأحيان إلى رد فعل عند الرجال، ويتخذ صورة الإصرار على قبول الاتجاهات الذكورية في مواجهة المسائل، وتأكيد سيادة الرجل التي لا تزال قوية في ثقافات المجتمعات، وما من شك أن زيادة التركيز على الأدوار المتساوية بين الرجل والمرأة،

وخاصة كالزوجين في الأسرة، وطلب المساواة بينهما في كل الحقوق والواجبات، قد يؤدي إلى تصدعات خطيرة في الوحدة الأسرية.

■ إن تغير العلاقات البنائية في الأسرة الحديثة أدى إلى تغيرات واسعة المدى في وظائفها، وكلما زاد التغير في هذه العلاقات تضاءلت الوظائف، وأصبحت غير مقنعة للرجل أو المرأة بالاستمرار في العلاقة الزوجية، خاصة إذا كانت ظروف المجتمع الحضري تيسر إشباع الحاجات الأساسية التي تجعل من الأسرة وحدة ضرورية.

■ غموض دور المرأة قد يؤدي إلى عدم استطاعة الرجال التكيف مع مركزها الجديد في المجتمع، خصوصا إذا عرفنا أن حقوق الرجل كانت ولا تزال تساندها مقررات قانونية واجتماعية واقتصادية، ولذلك كان توضيح دور المرأة ومركزها في المجتمع، وتحديد حث الرجال على قبوله والتكيف معه أمر حيويا في تجنب تفكك الأسرة.

■ التبرم بالدور وخاصة إذا كان الأمر متعلقا بالمرأة، وذلك أن النساء بوجه عام يأخذن فرصاً متساوية مع الرجال في التعليم وفي العمل، وقد يصلن من خلال ذلك إلى مراكز اجتماعية عالية، والمشكلة هنا أن محاولة إقناع المرأة بدورها الأساسي كأم وكربة منزل لا يقنعها على الإطلاق، وتظل متبرمة بهذا الوضع كلما زاد روتين الحياة العائلية.

■ تعدد الأدوار وخاصة فيما يتعلق بالمرأة عندما تعمل وتكون مسؤولة عن بيت وعن رعاية أطفالها وتلبية مطالب الزوج، والصعوبة التي تنشأ في هذا المجال ترجع إلى أن المرأة في الأسرة التقليدية كان مناطا بها أدوار محددة تقوم بها بكفاءة، ولكنها اليوم في الأسرة المتوسطة مثلا تقوم بدور الأم والمشاركة في ميزانية الأسرة، وفي الأسر الأقل مستوى من حيث المعيشة قد تكون مسؤولة مسؤولية أكبر في معاونة الرجل اقتصاديا إلى جانب مسؤوليتها الأخرى، ولهذا تنشأ هنا مشقات التكيف للأدوار المختلفة.

■ صراع الأدوار الذي يحدث عندما يقاوم الرجل محاولات المرأة للحصول على دور يتناقض مع دوره أو مع توقعه لمسؤوليتها في الأسرة، ويعترض الرجل أيضا بشدة على أي سلطة تحاول المرأة أن تمارسها في الوقت الذي يعتقد أنها جزء من سلطته التقليدية، والمعتقد أن صراع الأدوار ينشأ غالبا حين تخرج المرأة إلى ميدان العمل،

فعلى الرغم من أن الرجال قد يوافقون على ذلك، إلا أن موافقتهم تكون نظرية في أغلب الأحيان، أما من حيث الواقع فيظل الرجل يقاوم بطرق متعددة حصول المرأة على مركز مصاحب لدورها في العمل، وخاصة إذا امتد هذا إلى مناقشة حقوقه في السيادة على الأسرة (الملائكة، د، ت، ص 110)، وليس هناك شك أن الغالبية العظمى من الرجال يعتقدون أن الرجل أقدر من المرأة في العمل وفي قيادة الأسرة، ومن ثم فإن مآلها في المنزل وحكمتها لا يمكن أن تمتد أكثر من حدود المطبخ.

■ وقد أدى خروج المرأة للعمل والتعليم إلى أن تنزع اللباس التقليدي، وتقتني ألبسة تواكب العصر والموضة وهذا ما جعل كثير من النساء يصرفن جزءا كبيرا من رواتبهم على أدوات الزينة والملابس الغالية، فأصبحت كثير من الأسر تتبنى قيم الاستهلاك بدلا من قيم الإنتاج، إلا أن هذه الظاهرة لا نستطيع أن نعممها على كل النساء.

8 - اتجاهات المشاركة السياسية للمرأة:

إن المشاركة السياسية في أبسط معانيها هي القيام بدور فعال في معالجة شؤون المجتمع وتيسير حياة الناس جميعا، والمشاركة في صنع الخطط والبرامج التي تحقق الحياة الحرة الآمنة، وتبني الدولة اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً، وذلك من خلال مشاركة جميع فئات المجتمع في العملية السياسية، والتفاعل معها، وترتبط المشاركة السياسية بمدى النضج المجتمعي، وتوفر أعمده الرئيسة في حرية الرأي والتعبير، وممارسة الديمقراطية (جمعة، د، ت، ص 81).

وعليه فإن المشاركة السياسية للمرأة تعبر عن إسهاماتها في العملية السياسية من إبداء الرأي أو حق الرفض، أو اتخاذ أي موقف سياسي ضد أي قرارات لا تناسبها عبر قنوات التعبير المختلفة المباشرة، أو غير المباشرة مع تحديد دورها في إنجاز المهام السياسية، والتحليل الواقعي للمشاركة السياسية للمرأة يأخذ اتجاهين أساسيين هما:

الاتجاه الأول: ويرى أن دور المرأة يتمحور حول الأسرة، ويرفض مشاركتها السياسية سواء بشكل مباشر، أو غير مباشر، وبعضهم يبالغ في رفض خروج المرأة للعمل ومشاركتها في الحياة العامة، ويعدده تهديدا للأسرة، وخروجاً عن القواعد الدينية، إلا أن هناك من يرى من أصحاب هذا الاتجاه في إمكانية الجمع بين رعاية المرأة لأسرتها، ومشاركتها في الحياة العامة، والحياة السياسية، ويؤكد أن التزام المرأة الديني لا يتعارض مع دورها في

تنمية المجتمع.

أما الاتجاه الثاني: فيؤمن بأهمية دور المرأة في الحياة العامة، وضرورة مشاركتها في الحياة السياسية والاقتصادية جنباً إلى جنب مع دورها الأسري، ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن المرأة إنسان قادر على العمل والإبداع، وتحمل المسؤولية، ويرجعون تخلف المجتمعات إلى انعدام حرية المرأة وجهلها، وأنه لا مجال لتقدم المجتمع وتجاوز التخلف، إلا بقيام المرأة بدورها كاملاً، وفتح الأبواب أمام المرأة في التعليم والتدريب والعمل، (الساعاتي، 1999، ص 241-243)، (عزام، 1999، ص 61)، وأصحاب هذا الاتجاه يرون أن المشاركة السياسية لها تأثيرات إيجابية على شخصية المرأة منها:

- زيادة الوعي السياسي للمرأة مما يساعدها في تسليط الضوء على قضاياها المصيرية، وعلى متطلبات الواقع المجتمعي المعاصر، وعلى الدور الذي يجب أن تقوم به.

- تحقيق الذات وبناء الشخصية الإيجابية، مما يدعم الشعور بالقوة والاعتزاز بالمبدأ ويخلص المرأة من الشعور بالضعف والتدني أمام الرجل.

- الاستفادة الحقيقية من الوقت، فمهما كانت مسؤوليات المرأة، فالعمل السياسي يجعلها تعظم وقتها وتمنح نفسها أوقاتاً، تمارس فيها حياتها العامة ومشاركتها السياسية والاجتماعية.

- تأصيل إحساس المرأة بأنها عضو فاعل في المجتمع، من خلال اشتراكها في إصلاح الأوضاع غير المرغوب فيها (حداد، 2001، ص 131-134).

9 - المعوقات المجتمعية أمام المشاركة السياسية للمرأة:

يتوقف مدى المشاركة السياسية داخل المجتمع على مجموعة من المحددات منها: توافر قسط من الديمقراطية، والحرية، ومدى ما يوليه المجتمع لجماعات على حساب جماعات أخرى، وغيرها، ومن الملاحظ محدودية المشاركة السياسية للمرأة العاملة، التي تعد من القضايا المهمة التي تحتاج إلى الطرح والمناقشة، خاصة المعوقات التي تدفعها إلى العزوف عن الأنشطة السياسية، والتخلي عن دورها السياسي داخل المجتمع، وتحول دون انطلاقها نحو النضج السياسي، ونيل حقها الطبيعي في اتخاذ القرارات التي تحقق مصالحها داخل المجتمع، فهي الأقدر على تحديد ما تريد، وتلك المعوقات تقلل من نيل فرص متساوية وعادلة في الحياة السياسية، وعليه يمكن تحديد مجموعة من المعوقات

المجتمعية التي تؤدي إلى ضعف المشاركة السياسية للمرأة، ومن أهمها:

أ - المعوقات الثقافية:

1. صورة المرأة في الموروث الثقافي التقليدي الجامد الذي يقف ضد تقدم المرأة.
2. أساليب التنشئة الاجتماعية الخاطئة التي تشعرها بالنقص، والدونية، وترسيخها في ذاتها.
3. الأنماط التمييزية حسب النوع لصالح الذكور إذ يمنح الذكور من الحقوق ما لا يمنح للمرأة. والاعتقاد بأن العمل السياسي بطبيعته عمل ذكوري.
4. التفسير الخاطئ لبعض النصوص الدينية فيما ورد بشأن المرأة.
5. الاستخفاف والاستهزاء بالمرأة من قبل الآخرين عند الذهاب إلى التصويت، في الدوائر الانتخابية للمرشحين الذكور (قمر، 2009، ص 306-308)

ب، المعوقات الاجتماعية:

1. النظر إلى عمل المرأة على أنه مناف للعادات والتقاليد الاجتماعية.
2. الفجوة بين القوانين والتشريعات التي تقر مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة، وبين التنفيذ الفعلي لها.
3. تعتمد طريقة المشاركة في الانتخابات على التصويت، الذي يضطر المرأة في بعض الدول للذهاب إلى قسم الشرطة لاستخراج البطاقة الانتخابية، مما يدفعها للإحجام حتى تنفي الشبهات وتردد الأقاويل عليها، أما في ليبيا فكان استخراج البطاقة الانتخابية في المدارس فكانت مشاركة المرأة ايجابية في الانتخابات.
4. دور وسائط الإعلام المتعددة في ترسيخ الصورة النمطية للمرأة، فهي تبرزها في دور الضعيف، وتركز على دورها كأم ومربية وتهمل أدوارها في الحياة العامة.
5. رغم خروج المرأة للعمل وإثبات ذاتها في الكثير من الأعمال الشاقة، إلا أنها مازالت تضطلع بالقسط الأكبر من مسؤوليات الأسرة ورعاية الأطفال، مما يقلص فرصها في المشاركة في الحياة العامة، والحضور السياسي، (الجوهري، 1984، ص 95-98)

ج، المعوقات الاقتصادية:

1. عدم توفر القدرة المالية لدى المرأة العاملة للإنفاق على الحملات الانتخابية واستخدام المنافسين للمال كسلاح ضدها، فالمال يؤثر في مشاركة المرأة، واقترباها

- من خط الفقر يشغلها بتأمين لقمة العيش لأسرتها أكثر من أي شيء آخر.
2. عدم الالتزام من قبل المرشحين بالسقف المالي المحدد للإنفاق على الانتخابات، الذي يجب أن يتم الالتزام به لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص.
3. امتناع المنظمات السياسية عن تقديم المساندة المالية للمرأة المرشحة، وتفضيل إعطائها للرجل المرشح، إذ إن فرصته في الفوز عادة ما تكون أكبر من فرصتها (الجوهري، 1978م، ص 26-38)،

د، المعوقات السياسية:

1. ضعف الثقة بين السلطة والمرأة، وذلك نتيجة لعوامل عديدة مثل: الوعود الكثيرة التي لا تستطيع الحكومة الوفاء بها، فضلا عن عدم المصارحة بالحقائق، مما يؤثر في سلوك وقيم المرأة، وتقف حائلا بينها وبين المشاركة السياسية، وتظهر في السلبية واللامبالاة.
2. ما تتوقعه المرأة العاملة من تهديدات لحياتها الخاصة، واعتقادها بأن المشاركة السياسية قد تؤثر في علاقتها بالآخرين، أو تؤثر في مركزها العلمي، والمهني، خاصة في المجتمعات الصغيرة.
3. تقلص دور منظمات المجتمع المدني في اتخاذ التدابير اللازمة لحل المشكلات التي تواجه عمل المرأة السياسي.
4. إحجام الأحزاب السياسية عن دعم النساء للوصول إلى مراكز صنع القرار، سواء داخل الأحزاب، أو بتأهيلهن لخوض المعارك الانتخابية في المجالس المحلية والتشريعية.
5. نتائج المشاركة في العمل السياسي غير مؤكدة، ودائما ما تكون هناك فجوة بين الوعود والتنفيذ الواقعي داخل المجتمع.
6. الافتقار للهياكل السياسية والمعلوماتية والخدمية ذات النوعية الجيدة اللازمة، لوضع خطط ومشروعات تدعم المشاركة السياسية للمرأة.
7. انتشار ظواهر العنف والبلطجة أثناء الانتخابات، يدفع كثير من النساء للعزوف عن المشاركة السياسية.
8. حجب فرص تقلد بعض الوظائف العامة ومراكز اتخاذ القرار أمام المرأة، لعدم اقتناع المسؤولين بقدرة المرأة على تولي المناصب القيادية.
9. انخفاض درجة الوعي السياسي والقانوني للمرأة.

10. نقص الخبرة في كيفية إدارة الحملات الانتخابية من حيث المحور الجماهيري، والتعامل مع وسائل الإعلام المختلفة، [سعد، 1991، ص 95-98] سليمان، د،،، ص 27-48، [باحشوان، 2008].

سابعاً: التوصيات :

من خلال الدراسات والأبحاث النظرية توصلت الدراسة إلى عدة توصيات منها ما يلي:

■ ضرورة إعداد برامج وندوات تعليمية وتثقيفية للتوعية المهنية والسياسية والقانونية للنساء ليكن على وعي بأهمية دورهن ومعرفتهن بما هو جديد في المجتمع وكيفية الاستفادة منه ،

■ إجراء حملات توعوية للجمهور من أجل التصدي للقوالب النمطية، ودعم مشاريع الحملات الإعلامية لتشجيع المنظمات النسائية، وتنظيم الانتخابات والإصلاحات الأخرى لزيادة مشاركة المرأة في الحياة العامة،

■ تعليم المرأة ولاسيما المرأة التي تعيش في المناطق الريفية، لكي تحصل على استقلاليتها، وتقوم بأداء دورها في عملية التنمية على أكمل وجه.

■ العمل على إلغاء التمييز بين الرجل والمرأة وإيجاد التكافؤ بينهم في الالتحاق بالوظيفة العامة ومنح حقوق المرأة في الترقية الوظيفية، وفرص التأهيل والتدريب.

■ الاستمرار في تدعيم القيم الجديدة المرتبطة بعمل المرأة وتعاونها مع الرجل، من خلال علاقات ومسؤوليات متساوية يعرف فيها كل منهم مسؤولياته وواجباته.

■ وضع سياسات التي من شأنها أن تؤدي إلى زيادة مشاركة المرأة في قوة العمل، كجزء لا يتجزأ من خطة تنمية الموارد البشرية.

■ تحتاج المرأة العربية إلى مسار رسمي حكومي وآخر مجتمعي في إصدار التشريعات، والإرادة السياسية والقرار الحكومي وسن القوانين لصالح المرأة وحقوقها، ومواجهة ملفات البطالة والأمية في بعض الدول العربية.

■ تشجيع المرأة العربية على دخول سوق العمل والمجتمع المدني، وتأسيس ودعم المنتديات والجمعيات النسوية الاجتماعية والثقافية والرياضية، وتطوير الروابط الفنية والترفيهية بإدارات نسوية.

■ إفساح المجال أمام المرأة في التعليم الأهلي والحكومي بالمشاركة أو القيادة، وفتح المصارف والأعمال المالية أمامها، وازدياد البعثات الدراسية بالداخل والخارج،

وإعطاءها القروض والسلف لفتح المشاريع الصغيرة، للاستثمار والبناء والمشاريع العمرانية والاقتصادية.

■ يجب أن تنهض المؤسسات التربوية والجامعية والتعليمية والصحفية والرياضية والأهلية والحقوقية والإعلامية والفضائية، من أجل العمل على تمكين المرأة العربية من المشاركة الفعلية والمساواة في الحصول على الحقوق، والمساهمة في البناء والتنمية والانتقال إلى أن تكون فاعلة في عملية بناء الأسرة، وإدارة عملية صنع القرار وبناء مجتمع مدني متطور، الذي هو اليوم بحاجة ماسة إلى كل عقل منفتح ويد عاملة وخبرة محكمة وإرادة جادة وخيرة.

■ ينبغي وضع آلية تساعد على التخلص من الأحكام القضائية، التي تنص على التمييز في قوانين المرأة وقوانين الانتخابات وقانون العقوبات، وما إلى ذلك، وعلى توفير مستوى أساسي من الأمن البدني والاجتماعي وإتاحة الخدمات الضرورية.

■ يجب على جميع مؤسسات المجتمع وهيئاته تذليل العقبات بقدر الإمكان، وتضافر الجهود لتشجيع المرأة في المشاركة الاقتصادية والسياسية، ودعم ثقتها بنفسها وبقدرتها على التعاون والمساهمة في بناء المجتمع.

ثامناً: الخاتمة:

لم تكن المرأة العربية على امتداد تاريخ الأمة بمعزل عن تغيرات وتأثيرات الواقع الاجتماعي وتحولاته السياسية والاقتصادية والفكرية، فهي في جميع مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، يمكنها أن تقوم بالمبادرة في عملية التغير وحتى يكون للمرأة دورها الحقيقي في عملية التغير وتنمية المجتمع، ينبغي القضاء على كافة أشكال التمييز ضدها فحينما منحت المرأة الحرية كاملة سطرت في جميع المجالات أسطراً من نور، ولعل أهم ما حصلت عليه المرأة في الإسلام هو مساواتها مع الرجل ليس ذلك فحسب، بل اعتبر الرجل مسؤولاً عنها وقواماً لها، كما أعطى لها الحق في التعليم مثلاً مثل الرجل، ولها حق العمل ما لم يتعارض عملها مع واجباتها الأسرية، وتربية أطفالها، ولها حق المشاركة في النشاط الثقافي والاقتصادي والاجتماعي، كما لها حق الاستفادة من خدمات المجتمع، وكلما تغيرت نظرة المجتمع إليها، وتم الاعتراف بقيمتها ومنحها حقوقها من تثقيف وتأهيل وعلم ومعرفة، أسهم ذلك في تغيير شخصيتها وتنميتها وتوسيع مداركها، ومن ثم تمكينها من القيام بمسؤوليتها تجاه أسرتها ومجتمعها بثقة ونجاح.

المراجع:

1. الحوات، على، مبادئ علم الاجتماع، طرابلس: الجامعة المفتوحة، 1990.
2. الحوات، على وآخرون، دراسات في المشكلات الاجتماعية، طرابلس: مطابع الثورة العربية، 1985.
3. الشيباني، عمر محمد التومي، مناهج البحث الاجتماعي، ط3، طرابلس: منشورات مجمع الفاتح للجامعات، 1989.
4. زكي، جمال وياسين، السيد، أسس البحث الاجتماعي، القاهرة: دار الفكر العربي، 1962.
5. ابن منظور، جمال الدين محمد، لسان العرب، مج 5، بيروت: دار صادر، د.ت.
6. أحمد، عزت السيد، "القيم بين التغير والتغيير المفاهيم والخصائص والآليات"، مجلة جامعة دمشق، المجلد الأول والثاني، 2011.
7. الجولاني، فادية عمر، التغير الاجتماعي؛ مدخل النظرية الوظيفية لتحليل التغير، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1993.
8. غيث، محمد عاطف، قاموس علم الاجتماع، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1993.
9. يونس، الفاروق زكي، الخدمة الاجتماعية والتغير الاجتماعي، ط2، القاهرة: عالم الكتب، 978.
10. التير، مصطفى عمر، التعليم والتغير الاجتماعي، ليبيا إنموذجا، مكتبة خليل بن عبد الله الحذري، جامعة أم القرى، د.ت، <http://uqu.edu.sa/page/ar/60414>.
11. غيث، محمد عاطف، المشاكل الاجتماعية والسلوك الإنحرافي، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، د.ت.
12. الحسيني، السيد محمد وآخرون، دراسات في التنمية الاجتماعية، ط4، القاهرة: دار المعارف، 1979.
13. ناصر، إبراهيم، مقدمة في التربية، عمان: الجامعة الأردنية، 1979.
14. الغزالي، حماد فلاح، وعبد الحميد، جمال الدين، علم الاجتماع، بيروت: مؤسسة ناصر للثقافة، 1982.
15. بوتومور، تمهيد في علم الاجتماع، (تر: محمد الجوهري وآخرون)، القاهرة: دار المعارف، د.ت.
16. الحوات، على، والنكلاوي، أحمد، علم الاجتماع، مدخل لدراسة المشكلات الاجتماعية، طرابلس: منشورات، 1982.
17. العتيبي، محمد عبد الله، التغير الاجتماعي بين نظرة الاجتماعيين والنظرة الإسلامية، الكويت: شركة مطابع المحميد العالمية، 2006، aloweed@yhoo.com.
18. الشيباني، عمر محمد التومي، "الاتجاهات الحديثة في مفهوم التربية"، كتاب الشعب، العدد السادس، ط2، طرابلس: منشورات المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، 1982.
19. عوض، عادل رفقي، المرأة وحماية البيئة، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 1995.
20. الخشاب، مصطفى، دراسات في الاجتماع العائلي، بيروت: دار النهضة العربية، 1981.

21. الخولي سناء، الأسرة في عالم متغير، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1974.
22. حطب، زهير، تطور بني الأسرة العربية، ط2، بيروت: معهد الإنماء العربي، 1980.
23. طبال، لطيفة، "التغير الاجتماعي ودوره في تغير القيم الاجتماعية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الثامن، جوان 2012م، الجزائر: جامعة سعد حلب، البليدة.
24. فتاح، محمد سليمان، الطلاق في المجتمع الليبي، دراسة ميدانية عن ظاهرة الطلاق في الجبل الأخضر مركز البحوث، بنغازي، 1981.
25. الملائكة، نازك، "التمكين السياسي للمرأة في السودان"، المنتدى الديمقراطي الأول للمرأة العربية، د، ت.
26. جمعة، سلوى شعراوي، "مواطنة المرأة"، جدلية التمكين والتهميش، أعمال المؤتمر السنوي السابع عشر للبحوث السياسية، د، ت.
27. الساعاتي، سامية، علم اجتماع المرأة رؤية معاصرة لأهم قضاياها، القاهرة: دار الفكر العربي، 1999.
28. عزام، هنري، "المرأة العربية والعمل في مؤتمر مشاركة المرأة العربية في القوى العاملة ودورها في التنمية"، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 1999.
29. حداد، كفاح، المرأة والعمل السياسي، بيروت: دار الهادي للطباعة والنشر، 2001.
30. قمر، عصام توفيق ومبروك، سحر فتحي، مقدمة في الخدمة الاجتماعية، عمان: دار الفكر، 2009.
31. الجوهري، عبد الهادي وآخرون، دراسات في علم الاجتماع السياسي، القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، 1984.
32. الجوهري، عبد الهادي وآخرون، دراسات في التنمية الاجتماعية، أسيوط: مكتبة الطليعة، 1978.
33. سعد، إسماعيل على، مقدمة في علم الاجتماع السياسي، القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، 1991.
34. سليمان، نادية حليم، "محددات مشاركة المرأة في العمل العام"، بحث منشور، في مؤتمر تنمية المرأة العربية، د، ت.
35. باحشوان، فتحية محمد محفوظ، "التغير القيمي وعلاقته بالحراك المهني للمرأة العاملة اليمنية"، (رسالة دكتوراه، جامعة أسيوط، 2008).